الأزمة النفطية الراهنة: واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري على ضوءا لمحددات الهيكلية لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي للفترة (2005–2015)

أ. عبدالله نورالدين أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية
جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة

الملخص

يكمن التحدي الأول للاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الأخيرة لأسعار البترول، في تخطي عقبات الاقتصاد الريعي والاستفادة من الفوائض المالية المعتبرة لتحقيق نمو حقيقي على المدى الطويل بعيدا عن قطاع المحروقات، حيث أن تأثير الصدمة النفطية الأخيرة على الاقتصاد الوطني – في حالة مواصلة أسعار البترول انهيارها – يطرح العديد من الصعوبات والمشاكل على الأمدين القصير والطويل . ومن أجل معرفة مدى وجدية التهديدات التي تفرضها الصدمة النفطية الأخيرة على الاقتصاد الوطني سنحلل في هذه الدراسة هيكل الاقتصاد الجزائري للكشف عن وجود اختلالات كامنة في هيكل وتركيبة الاقتصاد وذلك بالاعتماد على جملة من المؤشرات ذات العلاقة بالتوازنات الداخلية والخارجية وذات دلالة عن مدى صلابة واستقرارية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي من خلال معطيات الفترة (2005- 2015).

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الريع النفطي، العلة الهولندية، الصدمة النفطية، التوازنات الداخلية والخارجية

Resumé

Avec Les derniers mouvements du prix de pétrole, l'enjeu majeur pour l'économie algérien ces jours est de surpasser les contraintes inhérentes au fonctionnement des économies rentières et de pouvoir tirer profit de cette situation d'excédent de capitaux pour amorcer une croissance à long terme.

ce choc pétrolier a eu un impact considérable sur l'économie - en cas de continuité de chute de prix de pétrole- et pose plusieurs problèmes et difficultés a court et long terme, Afin de vérifier l'impact du choc, nous allons adopter dans cet étude une démarche d'analyse détaillé pour la structure d'économie nationale afin de vérifier l'existence des déséquilibres demeurent dans l'économie on basons sur quelque indicateurs clés des équilibres interne et externe pour la période de (2005-2015), ces indicateurs sont pertinents pour constater un phénomène d'instabilité macroéconomique

Mots-clés : économie algérienne, Rente énergétique, syndrome hollandais, choc pétrolier, déséquilibres internes et externes

مقدمة

على الرغم من سياسات الإصلاح الاق تصادي التي طبقتها الدولة الجزائرية على تعاقب الحكومات فيها وذلك بهدف القضاء على عديد الاختلالات التي يعاني منها اقتصادها منذ زمن طويل والتي يعود سببها إلى بطء عملية التغيير في هيكل الاقتصاد الموروث، الذي ساهمت فيه إلى حد بعيد أخطاء السياسات التنموية المتعا قبة ومتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية،

لا تزال تلك الاختلالات موجودة حتى يومنا هذا، بل قد أدى تراكمها، إلى ظهور جملة من الفجوات وتعثر في مسيرة التنمية.

ونظرا للأوضاع الاقتصادية الأخيرة التي ميزها انخفاض شديد في أسعار البترول، تعظم الآثار المترتبة عن عدم ا ستقرار عائدات المحروقات وتدني حصيلتها على وضع وتطور الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد ويعول على عائدات تصدير البترول الخام كلية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، خصوصا في ظل تراجع مساهمة بقية القطاعات في تكوين الناتج الداخلى الخام بل وعدم قدرتها على النمو والتطور حتى أصبحت لا تقدر حتى على تغطية الطلب الداخلي، فتحول الاقتصاد الجزائري على تعاقب السنين إلى اقتصاد مستورد لأغلب احتياجاته من السلع الأساسية كنتيجة لما يسميه الاقتصاديون بالعلة أو المرض الهولندي.

من هنا تلوح في الأفق الضرورة لتبني ال دولة توجهات جديدة وحتمية تهدف إلى التغيير الجذري للوضع الاقتصادي الراهن وفق سياسات وتدابير عاجلة للإصلاح الشامل، من أجل معالجة الفجوات والاختلالات الكامنة في الاقتصاد الوطني، وتوفير بيئة مستقرة للإسهام في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن عائدات الصادرات النفطية وثقافة الريع التي لازالت سائدة حتى يومنا هذا.

وستتناول في هذه الدراسة عرضا شاملا ومفصلا لوضع وتطور التوازنات الداخلية و الخارجية خلال الفترة (2005-2015)، والتي من خلالها سنتعرف على مدى صلابة واستقرار الوضع الاقتصادي الكلي للاقتصاد ا لوطني ومدى قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية المتعلقة أساسا بتدهور المداخيل من العملة الصعبة نتيجة لانخفاض حجم وحصيلة الصادرات النفطية على أعقاب تدهور أسعار البترول عالميا.

1- مؤشرات التوازن الداخلي

1/1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الناتج وتكوينه

يعتمد نجاح عملية التنمية في المقام الأول على التكافؤ أو التقارب النسبي في تنمية القطاعات الاقتصادية على اختلافها وذلك فقا لمنهج التنمية المتوازنة، كما أن درجة التشابك والترابط فيما بين القطاعات الاقتصادية تضمن دفعا مستمرا ومتواصلا لتنمية القطاعية من قطاع إلى آخر، غير أن السمة المميزة لاقتصاديات الريع النفطي هو سيطرة قطاع الاستخراج على هيكل الإنتاج وتكوينه وبتدني المساهمة النسبية للزراعة والصناعة في الناتج المحلي، والتي يعد ارتفاع مساهمتها في هذا الناتج وارتفاع مستوى النمو فيها من أبرز مظاهر التطور الاقتصادي.[i]

جدول رقم (1) التطور النسبي لمساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للفترة (2005-2015)

نسبة مئوية

السنة	(1)	(2)	(3)	04)	(5)	(6)	(7)
2005	9,04	52,09	6,50	8,77	10,02	13,58	15,54
2006	8,73	52,85	6,12	9,18	10,12	13,00	14,85
2007	8,81	50,89	5,97	10,27	10,23	13,82	14,78

2008	7,81	53,65	5,58	10,27	8,91	13,78	13,39
2009	11,56	38,60	7,08	13,59	10,74	18,42	18,65
2010	10,51	43,29	6,39	13,02	9,67	17,11	16,91
2011	10,42	46,17	5,85	11,74	9,46	16,37	16,26
2012	11,39	44,35	5,84	11,95	9,57	16,91	17,23
2013	12,76	38,66	5,96	12,66	11,38	18,57	18,72
2014	13,37	35,15	6,32	13,54	11,74	19,88	19,68
2015	16,00	25,68	7,06	15,09	13,59	22,57	23,06
متوسط التوزيع النسبي							
2005– 2015	10,95	43,76	6,24	11,83	10,50	16,73	17,19

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

-Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 14 – Comptes Economiques, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2012, p 243-244
-Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique: résultats des Année / 2008-2014, Office Nationale des Statistiques, Algérie
-Les comptes nationaux trimestriels - 4ème trimestre 2015, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2016, p 20

دليل الترميز المستخدم في الجدول رقم 1

رقم العمود	قطاعات النشاط الاقتصادي
(1)	الزراعة
(2)	المحروقات
(3)	الصناعات خارج المحروقات
(4)	البناء والأشغال العمومية
(5)	النقل والإتصالات
(6)	التجارة والخدمات
(7)	مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

ويعبر الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة عن تباين صارخ في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث يظهر الجدول رقم (1) اختلالا صريحا في تركيبة هيكل الإنتاج، إذ يستحوذ القطاع الأولي (الاستخراج) على النسبة الأكبر مقارنة بنسبة ضئيلة للصناعة والزراعة، ويعد ذلك مؤشرا واضحا على عدم تنوع القاعدة الإنتاجية، وضعف الترابط والتشابك فيما بين القطاعات الاقتصادية.

ويوضح الجدول (1) أن القطاع الأول في الاقتصاد الجزائري (قطاع المحروقات)، يمثل نسبة 43.76% من إجمالي الناتج المحلي خلال المدة (2005-2015)، بينما لم تزد نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحو يلية معا في هيكل الناتج المحلي الإجمالي عن 17.19% خلال نفس المدة، وهذا ما يفسر الاعتماد المزايد على قطاع التجارة الخارجية في سد الفجوة بين احتياجات السكان والعرض المحلي.

2/1- البطالة ومعدل استيعاب قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية

أسفرت فترة الدراسة عن 11.34 % كمعدل متوسط للبطالة خلال الفترة (2005-2015) حسب بيانات الجدول رقم (2)، وربما يتبادر للقارئ الكريم أننا قد قطعنا شوطا مهما في القضاء على البطالة إذا ما قارنا هذا المعدل بمعدلات سنوات سابقة 2002 تحديدا أين بلغ معدل البطالة 28.9 بالمائة، إلا أن كثيرا من الاقتصاديين يخالفون هذا الرأي كون المعدل الحالي لا يعبر حقيقة عن مستوى البطالة في الاقتصاد الجزائري.

فنظرا لسياسة التشغيل الترقيعية التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة نجد أن أغلب مناصب الشغل مؤقتة وليست دائمة تغلب عليها عقود ما قبل التشغيل وعديد المشاريع الفاشلة والوهمية التي باشرها الشباب في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب وبقيت مجرد حبر على ورق، إضافة الى ذلك نسبة استيعاب العمالة من طرف القطاع الخاص والتي بلغت كمعدل متوسط ما بين سنوات 2010 إلى 2015 ما يفوق ال 58 %ٍ والتي يطغى عليها صفة التعاقد وكذلك الظرفية.

ويوضح الجدول إضافة إلى ما سبق، هنالك اختلال آخر مصاحب لسوق العمل يتمثل في مساس ظاهرة البطالة بدرجة أكبر بالفئة الشبابية دون الـ 25 عاما والتي تشكل قرابة 65% من إجمالي السكان، وقد بلغت نسبة البطالة في هذه الفئة العمرية نحو 30.59 % من إجمالي الشباب العاطلين عن العمل كمعدل متوسط للفترة (2005-2015). بالإضافة إلى مخرجات النظام التعليمي على اختلاف مستوياته، حيث بلغت نسبة البطالة في خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا لوحدهم دونا عن الأطوار التعليمية الأخرى معدلا متوسطا قدره 15.5 % خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2015، وقد انعكس ذلك سلبا على بنية المجتمع.

تطور معدلات البطالة ونسبة استيعاب القطاعات الاقتصادية لقوة العمل خلال الفترة 2005- 2015

الوحدة: نسبة مئوية

	تطور معدل البطالة		معدل استيعاب القوة العاملة حسب القطاعات			
السنوات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2005	15,3	45,1	17,16	13,16	54,61	15,07
2006	12,3	32,1	18,15	14,25	53,42	14,18
2007	13,8	37,77	13,62	11,96	56,69	17,73
2008	11,3	31,22	13,69	12,42	56,61	17,22
2009	10,2	26,98	13,11	12,61	56,14	18,14

2010	10	27,45	11,67	13,73	55,23	19,37
2011	10	28,92	10,77	14,24	58,37	16,62
2012	11	27,5	9	13,1	61,6	16,4
2013	9,8	24,8	10,6	13	59,8	16,6
2014	9,8	24,8	9,5	12,6	61,4	16,5
2015	11,2	29,9	8,7	13	61,6	16,8
المعدل المتوسط	11,34	30,59	12,36	13,097	57,77	16,78

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

-Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 2 – Emploi et Chômage, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2012, p 65-72

-Données Statistiques: Emploi et Chômage, rapports des Année / 2011-2015, Office Nationale des Statistiques, Algérie

دليل الترميز المستخدم في الجدول رقم 1

رقم العمود	قطاعات النشاط الاقتصادي
(1)	**معدل البطالة**
(2)	**نسبة البطالة في فئة الشباب من 16 إلى 24 سنة**
(3)	**الزراعة**
(4)	**الصناعة**
(5)	**الإدارة والتجارة والخدمات**
(6)	**البناء والأشغال العمومية**

إن عدم التوازن في استيعاب اليد العاملة بين القطاعات، يعد عاملا آخر من عوامل الاختلال في سوق العمل، حيث استوعب قطاع التجارة والخدمات 57.77 % من العمالة خلال الفترة (2005-2015)، على اعتبار أن الالتحاق به لا يتطلب في معظم الحالات تخصصات ولا ق درات معينة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد استوعب 16.78 % يليه قطاع الصناعة بـ 13.09 % وأخيرا قطاع الزراعة فسجل أدنى معدل العمالة وبلغ 8.7 % وذلك كمتوسط سنوي لنفس الفترة المذكورة(1).

3/1- التوازنات المالية والنقدية

1/3/1-الموازنة العامة للدولة

يعد الدين الداخلي والخارجي ورفع مستويات الأسعار وفرض الضرائب، من أهم نتائج العجز في الموازنة العامة والذي يعتبر مؤشرا اقتصاديا ذو دلالة متعددة الأبعاد كون تدهور أوضاع المالية العامة هو مؤشر للاختلال الهيكلي في الاقتصاد، قد يصاحبه العديد من المشاكل الهيكلية الأخرى لما له من أثر على كفاءة وأداء الاقتصاد الوطني.[i] وسجل رصيد

الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2015) تقلبا من حيث القيمة والاتجاه بين فائض وعجز وتحسن أو تدهور في قيمهما.

وتبعا لما تشير إليه بيانات الجدول رقم (3)، لم يسجل هذا الأخير فائض ا إلا في السنوات الأولى من فترة الدراسة وبمنحى تنازلي ليصل إلى أدناه سنة 2007 برصيد قدره 579.231 مليار دينار فقط بعد أن كان في حدود 1108.851 مليار دينار في المتوسط خلال سنتي 2005 و2006 ، لتبدأ بعد ذلك سلسلة عجوزات متتالية بداية من سنة 2008 بعجز قدره 1288.605 مليار دينار، ليتضاعف عجز الموازنة بثلاث أضعاف تقريبا ليصل إلى 3266.009 مليار دينار مع نهاية سنة 2015. الأمر الذي عجل بلجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي هذه السنة 2016 والتنبؤ بالعودة في الأجل القريب (تقرير الوضعية المالية لبنك الجزائر) إلى المديونية الخارجية مع مشارف 2017.

جدول رقم 3 رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	الايرادات	النفقات	رصيد الموازنة العامة
2005	3 082 828	2 052 037	1 030 791
2006	3 639 925	2 453 014	1 186 911
2007	3 687 900	3 108 669	579 231
2008	2 902 448	4 191 053	-1 288 605
2009	3 275 362	4 246 334	-970 972
2010	3 074 644	4 466 940	-1 392 296
2011	3 403 108	5 731 407	-2 328 299
2012	3 804 000	7 058 200	-3 254 200
2013	3 895 300	6 024 100	-2 128 800
2014	3 902 680	7 153 040	-3 250 360
2015	4 480 205	7 746 214	-3 266 009

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

-Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 12 – Finances Publiques, Office National des Statistiques, Algérie/2012, p 216

- L'Algérie en quelques chiffres : résultats des année 2011/2012/2013 Office National des Statistiques, Algérie /2014, p59

- Le ministère des finances: zoom sur les chiffres – solde globale du trésor des année 2014/2015

من هنا تبرز الأهمية النسبية لصندوق ضبط الموارد الذي شكلته عائدات البترول في سنوا ت الخيرات في تمويل النفقات العامة التي شهدت ارتفاعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع نفقات التسيير الناتجة عن زيادة الأجور

ونفقات التجهيز نتيجة الاعتمادات الضخمة المخصصة لبرامج الاستثمارات العمومية، مقابل تراجع في الإيرادات نظرا للأهمية النسبية للجباية النفطية في هيكل النظام الضريبي الجزائري[i]، حيث أن الاعتماد على النفط ومشتقاته في جلب الموارد المالية عظم من أثر التقلبات السعرية للنفط خلال السنوات الأخيرة على الإيرادات المالية والجبائية . حيث تمثل الإيرادات الضريبية من القطاع حوالي 50% من إجمالي الإيرادات.

يتضح مما سبق أن ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية وعائداته المتراكمة في صندوق ضبط الايرادات في تغطية الأعباء العامة للدولة يدل بوضوح على الفشل في تحقيق أحد أهم الأهداف المعلنة للإصلاح الضريبي والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

2/3/1- التوازنات النقدية

تميزت فترة ما بعد 2005 إلى2007 بتراكم الاحتياطات الرسمية للصرف الأجنبي والتي أدت إلى تزايد الموجودات النقدية بالعملة الصعبة والتي تعتبر من أهم مقابلات الإصدار النقدي وكان هذا المصدر الرئيسي للتوسع النقدي التي شهدته الفترة، بالإضافة إلى أن التراكم المحسوس في صندوق ضبط الموارد وتراجع المديونية الخارجية (2004-2006) قد ساهما بدورهما في ظهور فائض في السيولة على مستوى السوق النقدي حيث بلغ معدل النمو في الكتلة النقدية كمتوسط ما بين 2005 و2007 الـ 16.77 % ، وعلى النقيض شهدت سنة 2009 أدنى مستوى لتطور الكتلة النقدية وتوسعها نتيجة للصدمة الخارجية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية حيث بلغ معدل النمو فيها 3.1 % فقط.

ومع بداية من سنة 2010 عادت الكتلة النقدية إلى التوسع بمعدلات أكبر خصوصا بعد سنة 2014 و2015 التي ميزها توسع نقدي معتبر بسبب النمو الكبير في حجم القروض المقدمة للاقتصاد والالتزامات المالية تجاه المشاريع الاقتصادية قيد الانجاز في ظل انخفاض الموارد المالية بعد انهيار أسعار البترول وتسجيل ميزان المدفوعات الجزائري ولأول مرة منذ أربعة عشرة عاما لحالة العجز.[i]

أما معدل تطور الكتلة النقدية بالنسبة للناتج الداخلي الخام فقد سجل معدلا متوسطا للسنوات 2005-2009 بلغ 62 % ، ثم شهد استقرارا ملحوظا في سنوات 2010 إلى 2012 في حدود 67 % ليسجل بعد ذلك ارتفاعا بداية من سنة 2013 وحتى سنة 2015 بمعدل متوسط قدره 80 % الأمر الذي أدى إلى ارتفاع محسوس في أغلبية الأسعار وتآكل القدرة الشرائية للمواطن نتيجة عدم التناسب بين معدل تطور الكتلة النقدية ومعدل النمو في الناتج مما يؤدي إلى تراجع معامل الاستقرار النقدي الذي يعبر عنه بالفرق بين معدلي النمو سابقي الذكر، حيث أن ارتفاع عرض النقد بصورة كبيرة، واتساع الفجوة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الحقيقي، يساهم في ظهور الفجوة التضخمية.[i]

جدول رقم (4) معدل نمو الكتلة النقدية للفترة (2005-2015)

الوحدة: نسبة مؤوية

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية	نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج	معدل نمو الناتج	معامل الاستقرار النقدي
2005	10,9	55,2	22.7	11.8
2006	18.7	57.9	12.6	-6.1

2007	21.5	64.0	10.0	-11.5
2008	16.0	62.7	18.4	2.4
2009	3.1	71.5	-9.5	-12.6
2010	15.4	67.7	20.3	6.5
2011	19.9	67.8	21.7	1.8
2012	10.9	67.8	11.1	0.2
2013	8.4	71.6	2.7	-5.7
2014	14.4	79.4	3.4	-11.0
2015	3.37		3.9	

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

- Bulletin statistique de la banque d Algérie, séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964/2011, juin 2012, p 60.
-Rapport annuel de la Banque d'Algérie des années 2005/2010/2014, p: 150, 160, 175.
- banque d Algérie, Tendances Monétaires et Financière au cours des neuf premiers Mois de 2015, sous l'effet du choc externe, 2016

فإذا كانت كمية النقود المعروضة تعبر عن قوى الطلب الكلي، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعكس قوى العرض الكلي، وانعدام التناسب بين الاثنين يؤدي حتما إلى اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي مما يدفع – في ظل قصور العرض وتزايد الطلب – بالأسعار نحو الارتفاع.

إن تواصل تدهور أسعار النفط والانخفاض الحاد اصل في حصيلة النقد الأجنبي قد يضطر الحكومة إلى الاعتماد على مصادر محلية غير حقيقية لتمويل الاقتصاد من خلال الإصدار النقدي، أو اللجوء إلى الاستدانة الداخلية والخارجية عن طريق الاقتراض كمصادر بديلة للتمويل نتيجة تراجع الادخار المحلي.

2– مؤشرات التوازن الخارجي

يعتبر تحقيق التوازنات الخارجية والمحافظة عليها الهدف الأكثر أهمية وذو أولوية في السياسة الاقتصادية كون التحسن فيها يدل على الحالة الصحية للوضع المالي للاقتصاد الوطني ومدى دائنيته أو مديونيته للعالم الخارجي، ومن أكثر المؤشرات دلالة تلك المتعلقة بالتعاملات المالية والتجارية مع الأعوان الاقتصاديين الأجانب العوام والخواص والمتمثلة في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري وكذا المديونية الخارجية وخدمات الدين وفيما يلي عرض بياناتها.

1/2– هيكل التجارة الخارجية

يتم دراسة هيكل التجارة الخارجية من خلال دراسة وضع الميز ان التجاري وتطور رصيده وجملة من المؤشرات ذات الدلالة الاقتصادية العالية كمعدل تغطية الصادرات للواردات ونسبة تطور الواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام، ثم

من خلال تتبع التركيب السلعي للصادرات والواردات ومعيار التركز السلعي والجغرافي فيهما للكشف عن وجود وكذ ا طبيعة الاختلالات التي قد تشوب التجارة الخارجية.

1/1/2- الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري الجزائري فوائض معتبرة طيلة السنوات الأربع عشرة المنقضية بمعدل متوسط قدره 1688,97 مليار دينار للفترة 2005-2015 حسب بيانات الجدول رقم (4)، وذلك نتيجة لتفوق الصادرات السلعية المكونة أساسا من المحروقات حيث بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 169,17 % كمعدل متوسط خلال نفس الفترة، وكان أكبر رصيد حققه الميزان التجاري سنة 2008 بـ 3522.986 مليار دينار في حين أدنى رصيد سنتي 2009 والتي تميزت بسقوط حر في رصيد الميزان التجاري بسبب الصدمة الخارجية وانهيار الاقتصاد العالمي فقد سجل رصيد الميزان التجاري 492.830 مليار دينار فقط أي إلى أقل من الثلث من المتوسط وانخفض معدل التغطية إلى النصف بمعدل 117.3 % للصادرات من قيمة الواردات، وسنة 2014 برصيد قدره 345,963 مليار دينار وبمعدل تغطية 107 % نتيجة انهيار أسعار البترول في السداسي الثاني منها وتراجع قيمة الصادرات النفطية.

أما سنة 2015 فكانت سنة المفارقة الكبرى التي حقق فيها الميزان التجاري لعجز مفرط ولأول مرة منذ سنين طوال، يدعي إلى التخوف من مستقبل التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني إذا ما تواصلت انهيارات أسعار النفط أو استقرارها عند مستواها الحالي دون اللجوء إلى اتخاذ تدابير علاجية عاجلة، حيث بلغ العجز فيه 1378,162 مليار دينار وهو ليس بالرقم الهين، ولم تستطع الصادرات تغطية الواردات بالكامل خلال هذه السنة فقد انخفض معدل التغطية هو الأخر إلى معدل 73 %

لقد بينت السنوات الأخيرة مدى هشاشة الميزان التجاري وتعلق حالته ووضعه التوازني بأسعار وقيمة الصادرات النفطية وهو مؤشر على انكشافه الشديد للعالم الخارجي من حيث التصدير وكذا الاستيراد حيث تمثل الواردات نسبة 26 % من الناتج الداخلي ا لخام كمعدل متوسط خلال فترة الدراسة وهي في تزايد مستمر وذلك لعدم قدرة ومرونة الجهاز الإنتاجي لخلق سلع بديلة تكون موضوعا لإحلال الواردات وتنويع الصادرات خارج المحروقات كما سيتبين من خلال النقطة اللاحقة من هذه الدراسة.

جدول رقم (4) تطور رصيد الميزان التجاري و معدلات التغطية (X/M) و (*M/PIB*) للفترة (2005-2015)

الوحدة: مليار دينار

السنة	رصيد الميزان التجاري(X-M)	معدل تغطية الصادرات للواردات (%)	نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام (%)
2005	1927.903	229.1	19.7
2006	2420.460	255.3	18.3
2007	2297.334	219.90	20.5
2008	3522.986	198.1	23.3

2009	492.830	117.3	28.6
2010	1321.779	143.9	25.1
2011	1931.629	156.1	23.6
2012	1780.297	145.6	24.1
2013	848.551	119.4	26.2
2014	345,963	107	27.4
2015	–1378,162	73	30.7

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

- L'Algérie en quelques chiffres : résultats des année 2011/2013, Office National des Statistiques, Algérie /2014, p61-62

-L'Algérie en quelques chiffres : résultats des année 2006/2008, Office National des Statistiques, Algérie /2009, p54

2/1/2- الهيكل السلعي للصادرات

يعد التنوع في الهيكل التركيبي للصادرات مؤشرا واضحا على صلابة الاقتصاد الوطني اتجاه التغيرات التي تحدث على مستوى الأسواق العالمية للسلع والناتجة عن تقلبات العرض والطلب وكذا الأسعار حيث أن تركز صادرات بلد ما حول عدد قليل من السلع يجعل من اقتصاده اقتصادها مكشوفا أمام الصدمات الخارجية وتأثيرات السوق ومن ثم عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات.

جدول رقم (5) الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية حسب الفئات الرئيسية للفترة (2005–2015)

الوحدة: نسبة مؤوية

السنة	المحروقات	المواد الغذائية	سلع التجهيز الصناعي والزراعي	المواد الخام والمواد نصف المصنعة
2005	97.1	0.1	0.1	1.7
2006	97.9	0.1	0.1	1.7
2007	97.8	0.1	0.1	1.9
2008	97.5	0.2	0.1	2.2
2009	97.7	0.2	0.1	1.9
2010	97.4	0.5	0.1	1.9
2011	97.2	0.5	0.	2.2
2012	97.2	0.4	0.	2.3

2013	96.9	0.6	0.	2.4
2014	95,89	0,51	0,03	3.54
2015	94,54	0,62	0.05	4.76

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rapport de conjoncture du secteur du commerce de l'année 2015, Office National des Statistiques, Algérie/2016.

- Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 10 – Commerce Extérieur, Office National des Statistiques, Algérie/2012, p 180.

ووفقا لبيانات الجدول رقم (5) قد أظهر الهيكل التركيبي للصادرات الجزائرية اختلالا مزمنا خلال الفترة محل الدراسة (2005-2015)، حيث شكلت السلع الغذائية نسبة 0.3% من إجمالي الصادرات وهي مكونة أساسا من التمور والحمضيات، في حين بلغت الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة 2.5% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة متأثرة بعدم تنوع القاعدة الصناعية وعاملي الجودة والمنافسة الأجنبية. أما صادرات سلع الاستخراج ممثلة في الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاته، فقد بلغت نسبتها من الصادرات كمتوسط سنوي نحو 97% خلال الفترة المذكورة، ويشير ذلك إلى تركز الصادرات الجزائرية حول منتجات السلع ذات الطابع الاستخراجي وهذا ما نسميه المرض الهولندي.

3/1/2- الهيكل السلعي للواردات

أظهر هيكل الواردات الجزائرية تنوعا كبيرا خلال فترة الدراسة كدلالة قاطعة على اختلال التوازن في الهيكل الاقتصادي وعدم قدرته على تلبية الطلب الداخلي وكذا تأخر وجمود القطاعات الاقتصادية وعدم قدرتها على التطور الأمر الذي يبينه بوضوح التزايد المستمر لنسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام حيث بلغ كمتوسط سنوي خلال الفترة المدروسة الـ 25 % أي ربع الناتج تقريبا.

جدول رقم (6) الهيكل السلعي للواردات الجزائرية حسب الفئات الرئيسية للفترة (2005-2015)

الوحدة: نسبة مؤوية

السنة	المحروقات	المواد الغذائية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	سلع التجهيز الصناعي والزراعي	المواد الخام والمواد نصف المصنعة
2005	1	17.6	15.3	39.9	23.7
2006	1.1	17.7	14	40.1	27
2007	1.2	17.9	13.6	36.8	30.5
2008	1.5	19.7	11	38.8	29
2009	1.4	14.9	11.8	43	29
2010	2.4	15	10.8	43.4	28.4

2011	2.5	20.8	11	39.2	26.3
2012	9.8	17.9	12.1	35.5	24.8
2013	8	17.4	13.6	37.1	24
2014	5	19	18	33	25
2015	5	18	17	34	26
المعدل المتوسط	3.53	18.08	13.47	38.25	26.7

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rapport de conjoncture du secteur du commerce de l'année 2015, Office National des Statistiques, Algérie/2016.

- Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 10 – Commerce Extérieur, Office National des Statistiques, Algérie/2012, p 180.

ويبين الجدول رقم (6) أن الواردات الجزائرية تشمل كافة السلع حسب الفئات الكبرى دون استثناء وبنسب متفاوتة حيث تطغى عليها واردات سلع التجهيز من الآلات والمعدات الموجهة للقطاعين الصناعي والزراعي بمعدل متوسط **38.25** % للفترة (2005-2015)، وتعتبر بذلك الفئة السلعية الأكثر أهمية في الاستيراد بالنسبة للجزائر، ثم الواردات من السلع نصف المصنعة والمواد الخام بمعدل متوسط قدره **26.7** % خلال نفس الفترة، تليه الواردات الغذائية بمعدل متوسط **18.08** % تمثلت في الحبوب بأنواعها وفاكهة ومشروبات، أما الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية المتمثلة اساسا في الأجهزة الكهربائية و السيارات النفعية أساسا وبعض المنتجات الخشبية والأفرشة فتمثل نسب ة **13.47** % كمعدل متوسط لنفس الفترة محل الدراسة. وعادة ما يتم مقارنة الهيكل التركيبي للواردات مع الهيكل السلعي للصادرات لمعرفة مدى التغطية ودرجة الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية الأمر الذي يبين عدم تغطية مطلقة وشاملة لواردات السلع حسب الفئات الاقتصادية ا لموسعة من طرف صادراتها وبالتالي يبرز الدور الأساسي للصادرات النفطية في تغطية الواردات على اختلافها.

2/2- المديونية الخارجية

ساهمت سياسة تسيير الفوائض المالية المعتبرة التي ميزة السنوات السابقة والتي كان لأسعار البترول العالية جدا الدور الأكبر في تكوينها، في إستقرار وتوازن المالية العامة في الجزائر . ومن خلال ميزانية حكومية يتم إعدادها وفقا لأسعار بترول جد متدنية أدت إلى تراكمات مالية ضخمة في صندوق ضبط الموارد بالإضافة إلى عائدات الجباية النفطية الكبيرة، مما أدى بالجزائر إلى التوجه نحو التخلص من مديونيتها الداخلية والخارجية وفق سياسة الدفع المسبق للديون والتي تراكمت منذ أوائل عقد التسعينات، وذلك نتيجة لتمويل مشاريع التنمية الضخمة أو ما سمي بالمشاريع الكبرى خلال فترة التخطيط المركزي وعقد الثمانينات، ومع ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية وتحسن الأوضاع المالية إغتنم ت الجزائر تلك الفرصة بالتخلص من عبئ الديون وخدماتها التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني وتقف عائقا أمام النمو والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (7) تطور المديونية الخارجية ونسبة تغطية خدمات الدين للفترة (2005–2015)

السنة	المديونية الخارجية (مليون دولار)	نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الدين إلى الصادرات السلعية %	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية %
2005	17192	16,7	0,35	12,00
2006	5612	4,8	0,10	23,31
2007	5795	4,3	0,09	2,26
2008	5921	3,5	0,07	1,48
2009	5687	4,1	0,12	2,06
2010	5536	3,4	0,09	1,08
2011	4410	2,2	0,06	0,80
2012	3694	1,8	0,05	1,09
2013	3396	1,6	0,05	0,75
2014	3735			
2015	3553			
المعدل المتوسط				

المصدر: تم إعداده وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

- L'Algérie en quelques chiffres : résultats des année 2011/2013, Office National des Statistiques, Algérie /2014, p61-62

-L'Algérie en quelques chiffres : résultats des année 2006/2008, Office National des Statistiques, Algérie /2009, p54

ويتضح من خلال الجدول رقم (07) أن حجم الدين العام الخارجي بلغ 17 مليار دولار سنة 2005 بنسبة 16.5% من الناتج المحلي ثم أنخفض مباشرة إلى 5.7 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة (2006–2010) بنسبة 4 % من الناتج الداخلي الخام فقط وذلك نتيجة سياسة الدفع المسبق للديون وخدماتها التي انتهجتها الدولة على أعقاب إنتعاش المداخيل بعد ارتفاع أسعار البيرول من 10 دولار سنة 1990 إلى 50 دولار سنة 2005، واستمرت المديونية الخارجية في الانخفاض حتى سنة 2013 لتبلغ 3.4 مليار دولار فقط أي 1.6 % من الناتج الداخلي الخام.

لقد كان ذلك هو الانجاز العظيم الذي صنفت الجزائر من أجله الأحسن عربيا وشمال افريقيا و من الدول العشرين الأقل مديونية في العالم حسب تقرير للبنك الدولي خلال تلك السنة . غير أن المديونية الخارجية بدأت تتخذ منهجا تصاعديا ولو بوتيرة خفيفة ببعض ملايين الدولارات لتصل في النصف الأول من سنة 2015 إلى 3.5 مليار دولار، ويعد ذلك من انعكاسات الأزمة الراهنة نتيجة لانخفاض المداخيل النفطية.

أما عن خدمات الدين فقد بلغت نسبتها إلى صادرات السلع والخدمات نحو 23.3% عام 2006 ويعود ذلك إلى انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية والأزمة المالية لأواخر 2008، لتصل إلى أدنى نسبة لها عام 2013 بنسبة قدرت بـ 0.75 % فقط.

الخلاصة

أحدث انهيار أسعار البترول هزة عميقة في الاقتصاد الجزائري ومن الوهم اللجوء إلى سياسات ترقيعية هادفة إلى تخفيف وتلطيف الأوضاع الاقتصادية التي تحافظ على الوضع الراهن بل يجب التفكير بجدية في اتجاهات اللأزمة النفطية الراهنة وانعكاساتها السلبية المحتملة على وضع ونمو وتطور الاقتصاد الوطني.

لقد بات من الضروري والعاجل البحث عن الحلول التي سيعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بعد تراجع ايراداته المالية من الصادرات النفطية إلى أكثر من النصف كما هو حال أسعار البترول الذي فقد نصف قيمته في الستة الأشهر الأخيرة من السنة الماضية الأمر الذي يعبر عن تهديد صريح وواضح للاقتصاد الوطني الذي يعتمد على عائدات البترول والغاز بنسبة 98% من صادراته.

وفي هذا الصدد نقول أن هذه المرحلة الصعبة تشكل للجزائر فرصة مميزة لمراجعة سياساتها التنموية بأخذ منعطف جزئي لبناء رؤية اقتصادية جديدة وتغيير أنماط العمل خاصة وأن الجزائر لا تعيش نفس ظروف 1986 ومن ثمة هناك ما يدعو للتفاؤل ما دامت مديونيتها الخارجية لا تتجاوز 3 ملايير دولار وهو ما لا يمثل سوى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطاتها من النقد الأجنبي لا تزال عالية في حدود الـ 160 مليار دولار في نهاية 2015.

ويبقى ذلك التفاؤل جزئيا في حين التقاعس عن اتخاذ تدابير عاجلة حيث فقد ذات الاحتياطي أكثر من 30 مليار دولار مقارنة بأواخر 2014 وتوقعات بنفاذه في حدود 15 شهرا حسب تقرير لصندوق النقد الدولي، ومن بين التدابير ترشيد الاتفاق العام وإعادة النظر في التحويلات الاجتماعية التي تستهلك ما يعادل 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ناهيك عن كونها غير مركزة الأهداف حيث تولد حركة طلب كبيرة على الاستيراد نظرا لنقص العرض المحلي.

تنويع الصادرات خارج المحروقات وسياسة التصنيع لإحلال الواردات هي أول ما يجب المباشرة به بجدية الآن ولا ننفي جهود الدولة في هذا المجال منذ زمن بعيد غير أننا نعيب عليها عدم الحرص والجدية في تطبيقها حيث أن أغلب الإجراءات والتدابير المتخذة بهذا الخصوص قد اتصفت بالجمود وقلة المرونة نتيجة البيئة القانونية والاقتصادية السائدة.

كما يجب الالتفا ت والعناية إلى محاربة الفساد الإداري والرشوة وتدهور العدالة الاجتماعية وضعف الأنظمة الرقابية في مختلف المجالات وعلى مستوى كل الوزارات التي عطلت المشاريع وأدت إلى عدم بلوغها لغاياتها وأهدافها الاقتصادية أو الاجتماعية المنشودة كعديد التمويلات الفردية للفلاحين والبطالين من فئة الشباب التي صرف عليها ملايير

الدينارات ولم تصرف في محلها نتيجة غياب الرقابة والمرافقة للمشاريع المصرح بها فأغلبها لم يجسد على ارض الواقع وبقي حبرا على ورق.

لقد بات من الضروري الخروج عن الطابع الريعي للاقتصاد وبناء اقتصاد منتج ومتنوع من خ لال عدد من الرهانات الأساسية على غرار إعادة بناء الصناعة الثقيلة والزراعة الموسعة وكذا التحديث التكنولوجي والتكوين البشري في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وتطوير الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق الشراكة والبحث عن فرص التصدير في الجنوب الإفريقي ودول الجوار بدراسة أسواقها والعمل على التموقع فيها.

المراجع

المراجع العربية:

- رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، 1980.
- عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام** ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.
- قدي عبد المجيد، **الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات** ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008.
- لتقرير السنوي لمحافظ بنك الجزائر ، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015**، عرض على المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

المراجع الأجنبية:

–Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 14 – Comptes Economiques, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2012, p 243-244

-Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique: résultats des Année / 2008-2014, Office Nationale des Statistiques, Algérie

-Les comptes nationaux trimestriels - 4ème trimestre 2015, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2016, p 20

-Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 2 – Emploi et Chômage, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2012, p 65-72

-Données Statistiques: Emploi et Chômage, rapports des Année / 2011-2015, Office Nationale des Statistiques, Algérie

-Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 12 – Finances Publiques, Office National des Statistiques, Algérie/2012, p 216

- L'Algérie en quelques chiffres : résultats des année 2011/2012/2013 Office National des Statistiques, Algérie /2014, p59

- Le ministère des finances: zoom sur les chiffres – solde globale du trésor des année 2014/2015

- Bulletin statistique de la banque d Algérie, séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964/2011, juin 2012, p 60.

-Rapport annuel de la Banque d'Algérie des années 2005/2010/2014,

p: 150, 160, 175.
- banque d Algérie, Tendances Monétaires et Financière au cours des neuf premiers Mois de 2015, sous l'effet du choc externe, 2016
-L'Algérie en quelques chiffres : résultats des année 2006/2008, Office National des Statistiques, Algérie /2009, p54
- Rapport de conjoncture du secteur du commerce de l'année 2015, Office National des Statistiques, Algérie/2016.
- Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 10 – Commerce Extérieur, Office National des Statistiques, Algérie/2012, p 180.